

في الخائفة اما الاصح قيل يشمل اطلاق ما اذا كان اما مقبلا في اعتبار نيته
 حران المسافر الموم بصلي الرباعية اربعاً تبعاً لانه وتكون الركعتان ناقلة له باعتبار
 نيته تصير الاربع فرضاً ولا تحذف فيه تامل قد تاملناه فوجدناه فاسداً لان المسافر
 اذا اقتدى بالمقيم يصح ويتم لانه يتغير فرضه الى الاربع بالتبعية كما يتغير نيته الاقامة
 لاقتصال المتغير حال قيام الوقت كنية الاقامة فيه فقوله فينبغي اعتبار نيته لا وجه
 له وقوله وباعتبار نيته تصير الاربع فرضاً ولا تحذف فيه ولو نوى بمال التجارة الخائفة
 تقدم في بحث التروك لم تؤثر في النية وانما يكون التأثير بالفعل وامامية النية
 في الوديعه فلم ارها صريحة اقول فيه ان ما ذكره عن الفتاوى الظهيرية صريح فيما فعل
 مراده في غير هذه الفتاوى وقالوا لوني يوم الشك انه ان كان من شعبان
 الا في شمس التقاية للعلامة القسستاني وعن محمد بن يحيى ان يعزم ليلة الشك انه ان كان
 الغرض من رمضان فبوصايا والا فلا وهو من هذا اصحابنا اجمع انتهى وهو مخالف لما ذكره
 المعصوم وغيره ان لا يجزئه للشك وعدم الحزم قيل لا يخفى ان عدم الاجراء على تقدير
 تروده في نفس النية بان نوى تلك الفأيتة ان كنت عليه والا في فرض الوقت مثلاً اما
 اذا نوى الفأيتة نية جازمة ولم يرد منها غير انه شك في نية فضاها ام لا كما هو المتبادر
 من قوله ففضاها فينبغي ان يجزئه لان الشك في القضاء وعدمه خارج عن النية
 ولو شك في دخول وقت العبادة لم يقبل بل يجزئه وما قاس عليه الاجماع بينهما
 لانه فيما اذا اعتقد عدم دخول الوقت وصلى وفيما ذكره فيها اذا شك وقد ذكر في البيع
 لو صلح الشك الذي جهة ثم تبين انه اصاب بعد الفراغ لا اعادة عليه لانه اذا شك
 وبخصلاته عليه احتمال واحتمل فان ظهر انه صواب بطل الحكم بالاستحسان وثبت
 الجواز في الاصل فاذا هو في المشايخ قيل قد يقال لا يظفر فرق بين هذا الفرع
 والسابق وهو اذا تذكر مكتوبة وشك في قضائها الخ لوجود التردد في اصل النية
 فيما قيلت مال اقول فيه نظر فانه لم يحصل تردد في اصل النية في كل من المسئلتين
 عقب النية بالمشيئة الخ لم يتطلى اي استحساناً لانه عمل القلب دون اللسان فلا يعمل
 فيه الاستسنا لانه لا يرد به ايضا الا بطلان بل هو للاستسنا وطلب التوفيق من الله تعالى
 قال الشيخاني وهو الصحيح وقال الحلواني لا رواية في هذه المسألة وفي العتاس لا يصير

الوضوء به وصورة انتفاض الوضوء في الصلاة ان يشرب ويظهر فتم يدخل في الصلاة
 ثم يحصل له السكنا الصلاة الذي قيل الاستسنا من تحذوف والتقدير يشترط
 العلم بالنوى في كل عبادة الا في الحج وافاد قوله ومن جعل فرضية الصلاة الخ ان المأذون بالعلم
 بالنوى العلم يكون فرضاً او غيره وحذف دليل الاستسنا لان صحة الاحرام بهم
 لا يستلزم العلم بفرضية الحج اذا المأذون بهم الاحرام عدم تعيين كونه قرآناً او مكتوباً او اوقافاً
 كما هو جوابه في المناسك وحملوا دليل المسئلة بتقريره صلى الله عليه وسلم فعل على معنى
 الله تعالى عنه ومن البين علم على معنى الله تعالى عنه بفرضية الحج وظنه كون النبي صلى الله عليه
 وسلم اخرج نفل بعد ارضه عليه في غاية البعد ليس منها اي من النية بمعنى
 المنوي كما هو ظن وعلى هذا في التبرج نظر فتدبره وتبطل بحجة النبي صلى الله
 عليه وسلم بالردة في التبرج نظرا فيه والاف في عودها نظرا اقول في شر النجاسة لابن حجر
 بعد كلامه ولو تحللت ردة اي بين لعنه مومنا به وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة
 باقى سواء رجع الى الاسلام في حياته صلى الله عليه وسلم او بعدة سواء قبله ام لا فاذا
 نوى قطع الايمان صار مرتداً في الحال هذا مسلم في نفسه الا انه لا يحمل لمزكوه هنا
 والفرق ان الفرض والنفل قيل علي بن ماذكروه افاد استواء الصلاة والصوم في انهما
 لا يتقطعان بمجرد النية لان الصلاة انما تقطع بالتكبير وعليه فلا حاجة الى الفرق
 اذ الحج الى اختلاف الحكم وليس فليس وفي خزانة الاحكام ولو افتح الصلاة الخ
 مخالف لما تقدم فربما من ان القاطع التكبير لا مجرد النية وقيل قد مر في الوقت الكائنة
 ان لوني المكتوبة وفي اثنائها ظهر ما يقطعها عن طاعة النية القطوع اجزائه كما في البناء
 انتهى وكان مراده ان موافق لما مر في الحكم وفيه انه وان وافق في الحكم الا ان موضوع
 المسئلتين مختلف فان ههنا غير نية الفرض بنية النفل واما هنا ان ليس فيه
 تغيير نية الفرض بل مجرد ظن ان المكتوبة تطلع فاتها بنية التطلع بنا على ذلك
 الظن اجزائه لكن الذي في نسخ هذا الكتاب اجزائه عن المكتوبة وحده لا موافقة في
 الحكم فالاصح نية التابع اقول من الاتباع الا سير مع اسره قال في الدراية
 مسله اسره الهدوان كانت مسرة الهدومرة سفر يقصر والا فلا وان لم يعلم
 يساله فان ساله لم يخبره بظن ان كان العدم وسافر يقصر الا فلا انتهى ومثله في

الخائفة